

جامعة تكريت

كلية الآداب

الدول الكبرى بين عامي 1914-1945

م.م احمد إسماعيل خليل.

مؤتمر واشنطن لسنة ١٩٢٢:

كانت هناك عدة أسباب لعقد هذا المؤتمر، وهي:

أولاً: في حزيران ١٩٢١ أثيرت في مؤتمر الإمبراطورية البريطانية مسألة الشرق الأقصى، ولم يطرق الموضوع مصادفةً، إذ حان وقت مراجعة التحالف الانكليزي - الياباني لسنة ١٩٠٢.

ثانياً، إن الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الأولى أقوى مما كانت عليه قبلها مالياً وعسكرياً.

ثالثاً: على الرغم من أن أوروبا كانت مثقلةً بديون الحرب للولايات المتحدة، وأنها

تبنت نظام العصبية، إلا أن الولايات المتحدة قررت العزلة:

رابعاً: كانت اليابان قد أصبحت من القوى البحرية ذات الثقل العسكري والسياسي في الشرق الأقصى، وترتب على ذلك مراعاة طبيعة علاقاتها مع بقية دول الكومنولث المعنية في المحيط الهادي، استراليا ونيوزيلندا وكندا، فضلاً عن توجه اليابان إلى استغلال الصين وتعكير المصالح الأوروبية فيها.

وكان رئيس وزراء كندا آرثر مكين يرى بأن اليابان والهجرة تهددان كندا، وفي حال حدوث خلافات فقد تميل لندن إلى جانب اليابان، فاقترح على بريطانيا ترك التحالف مع اليابان من دون تجديد، أو أن يصار إلى ترتيب جديد لا يتيح لليابان استثمار التحالف في خلافاتها مع بقية المصالح في المحيط الهادي. وكانت الولايات المتحدة تشجع كندا على دفع هذا الموقف للنهاية. وفي ٧ تموز ١٩٢١ أعلنت لندن عن إرسالها دعوات لعقد مؤتمر

بشأن الشرق الأقصى، وفعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه. وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٢١ افتتح مؤتمر واشنطن وحقق نجاحا قبل أن يعقد، حينما قررت الحكومة البريطانية تبني موقف تحويل التحالف مع اليابان إلى صيغة موسعة تذوب فيها الالتزامات البريطانية المتضمنة في اتفاقية ١٩٠٢ بين بريطانيا واليابان. وحضر إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا كلٌّ من اليابان وفرنسا والصين وبلجيكا وهولندا والبرتغال. وفيه طرح وزير الخارجية الأميركي هيوز الخطة الأميركية التي نصت على إلغاء مشاريع بناء السفن البحرية الكبيرة لمدة معينة، وإجراء خفض في بقية أصناف السفن وفقاً لنسب محددة، والاحتفاظ بالغواصات مع تحديد أحجامها

وشروط استخدامها في الحرب، وأن يكون لكل من فرنسا وإيطاليا نسب متكافئة.

وفي ٦ شباط ١٩٢٢ تم التوقيع على الاتفاقية البحرية للدول الخمس (الولايات المتحدة، بريطانيا، اليابان، فرنسا، وإيطاليا)، وتقرر فيها: (١) منح الولايات المتحدة ٥٢٥،٨٥٠ طناً من السفن الكبيرة، وبريطانيا ٥٥٨،٩٥٠ طناً، واليابان ٣٢٩،٣٠١ طناً، وفرنسا ٢٢١،١٧٠ طناً، وإيطاليا ١٨٠،٨٠٠ طناً؛ (٢) أن تقوم الدول الأعضاء بتبديل السفن من دون تجاوز العدد الإجمالي المخصص لها؛ (٣) أن تمتنع الدول عن بناء سفن كبيرة جديدة لمدة عشر سنوات.

من وجهة النظر الأميركية، حققت هذه الاتفاقية الغرض المنشود منها، ألا وهو تقييد الجهود اليابانية في توسيع قدرتها البحرية، والأهم من ذلك إنها جعلت اليابان في موقف ضعيف مقارنةً مع الولايات المتحدة. ولكن اليابان فسرت الاتفاقية من زاوية مختلفة. فلكون الاتفاقية تطالب بالامتناع عن توسيع المنشآت البحرية في لشرق الأقصى، باستثناء هاواي وسنغافورة، فإن أي مجابهة بحرية بينها وبين الولايات المتحدة ستكون لمصلحتها، وذلك لتعذر.